

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1397
27 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

العهد الدولي
الخاص بالحقوق
المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

محضر موجز للجزء الأول (العلني)* من الجلسة ١٣٩٧

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أغيلار

المحتويات

إدلاء عضو جديد منتخبا في اللجنة بالإعلان الرسمي وفقا للمادة ٣٨ من العهد

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

تقرير هايتي

* سيصدر المحضر الموجز للجزء الثاني (المغلق) من هذه الجلسة بالوثيقة

.CCPR/C/SR.1397/Add.1

./..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وعرضها في مذكرة وإدخالها أيضا على نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief of the official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-794, 2 United Nations plaza

وستدمج أية تصويبات لمحاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إدلاء عضو جديد منتخبا في اللجنة بالإعلان الرسمي وفقا للمادة ٢٨ من العهد

١ - أعلن السيد بهاكواتي رسميا أنه سيؤدي واجباته بنزاهة وضمير حي بوصفه عضوا في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

تقرير هايتي (CCPR/C/105)

٢ - جلس السيد أوبور والسيدة دينيرفي (هايتي) الى طاولة اللجنة بدعوة من الرئيس.

٣ - السيدة دينيرفي (هايتي): قالت إن حقوق الإنسان في هايتي هي الشغل الشاغل للرئيس اريستيد منذ اليوم الأول لعودته الى السلطة. ونتيجة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال السنوات الثلاث ونصف من الحكم العسكري، من عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٤، تجد الحكومة نفسها الآن أمام مهمة إعادة بناء ضخمة، بدأتها بكل ما أوتيت من الوسائل. وسترکز في عرضها للتقرير، المقدم امثالاً لقرار خاص اتخذته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، على التدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين حالة حقوق الإنسان ولا اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن الانتهاكات، وعلى الإصلاحات المؤسسية المضطلع بها، ولا سيما إصلاحات النظام القضائي.

٤ - وأضافت قائلة إن رئيس هايتي قرر، في إطار اتفاق جزيرة غمرنرز، إصدار عفو عام محدود عن المشتركين في الانقلاب لا يشمل سوى جرائمهم السياسية. ولا تدرج في إطار هذا العفو، بالطبع، الجرائم المنصوص عليها في القانون العادي أو "جرائم الثأر"، ويبقى لضحاياها حق المطالبة بالعدل. ومن أجل تعزيز المصالحة الوطنية واستعادة ثقة شعب هايتي بنظامه القضائي، أنشئت لجنة وطنية معنية بالحقيقة والعدالة بهدف إعلان الحقائق على الملأ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وتقرير المسؤولية الفردية والمؤسسية عن تلك الجرائم.

٥ - واستطردت قائلة إن الموضوع الرئيسي الثاني هو إصلاح المؤسسات الحكومية ولا سيما النظام القضائي. وقد أعد تقييم وتحليل موضوعيان للمشاكل والقيود التي يواجهها النظام القضائي في هايتي، وحددت الأهداف القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل، ومن بينها الإسراع بعملية استقلال النظام القضائي وتأكيد نزاهته، وإنشاء إطار إنساني ومادي وأخلاقي وقانوني تعزيزاً لإقامة العدل،

(السيدة دينيرفي، هايتي)

وبذلك يتم تحويل الدولة التقليدية المستبدة الى دولة في خدمة الشعب. وسيولى اهتمام خاص للأحداث والمجرمين الشبان والأطفال المعرضين للخطر، ولا بد من تطهير النظام القضائي وإصلاح المدونات القانونية العتيقة التي تجاوزها الزمن للوفاء بمتطلبات علم القانون الحديث. وستنشأ سياسات منهجية مترابطة للتدريب والتعليم في حسن المواطنة. وسيجري، أخيراً، تحديث نظام السجون وفقاً للدستور والمعايير الدولية، والعدالة الاجتماعية هي أيضاً من أولويات الدولة، وسيتم اتخاذ قريبا عدد من التدابير التشريعية في هذا المجال.

٦ - السيد بروني سيللي: قال إنه قام بصفته المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في هايتي، بزيارة ذلك البلد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وهو مقتنع أكثر من أي وقت مضى برغبة حكومة اريستيد في الإصلاح. وقد تؤدي هذه الرغبة، بفضل الدعم المقدم من المجتمع الدولي وهيئات حقوق الإنسان، الى تغير حقيقي في حالة حقوق الإنسان. ومن أمثلة ذلك الفصل بين الشرطة والقوات المسلحة الذي نص عليه دستور عام ١٩٨٧. وقد أقر البرلمان قوانين لإعمال هذا الحكم الدستوري، وبدأ عدد جنود القوات المسلحة يتقلص. وبدأت الحكومة، بدعم دولي، برنامجاً لتعليم حقوق الإنسان لضباط الشرطة.

٧ - وأردف قائلاً إنه يلزم إتاحة المزيد من المعلومات عن اللجنة الوطنية المعنية بالحقائق والعدالة، والإفادة عن وظائفها المحددة ومتى ستبدأ عملياتها، وهل ستقتصر عضويتها على الهايتيين أم ستشمل أشخاصاً من بلدان أخرى أيضاً. ويكون من المفيد لو قدم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها حتى الآن.

٨ - وقال إن افتقار النظام القضائي افتقاراً شبه تام الى السلطة أمر يقلق الرئيس اريستيد عظيم القلق. والمنظمات الدولية تجري حالياً دراسة لهذا النظام، وستصدر تحليلها وتوصياتها من أجل الإصلاحات اللازمة، وسيكون من المفيد تقديم معلومات مستكملة عن برامج التعاون الدولي لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة كانتشار البطالة، والجريمة، والافتقار شبه التام الى الهياكل الأساسية. ولما كانت الانتخابات البرلمانية والرئاسية ستعقد كليهما في غضون هذا العام، فهو يود الوقوف على المزيد من المعلومات عن العملية الانتخابية والتدابير المتخذة لضمان سيرها بسلاسة.

٩ - وأضاف قائلاً إنه بموجب قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) ستتهي القوة المتعددة الجنسيات الموجودة في هايتي مهامها في المستقبل القريب جداً. وستضطلع بهذه المهام بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وأبدى رغبته في سماع تقييم الحكومة لمدى فعالية تلك القوة المتعددة الجنسيات.

١٠ - السيدة إيفات: قالت إنها تود معرفة المزيد عن قانون العفو العام وعما إذا كان يتيح إمكانية المحاكمة عن جميع حالات القتل والعنف والتعذيب خارج نطاق القضاء، المرتكبة من قبل السلطات. وطلبت أيضا توضيح ما إذا كان جبر الضرر الفردي الذي سيوفر للضحايا كمتابعة للعمل الذي تضطلع به اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة سيضمن التعويض. وقالت إنه ليس من الواضح أيضا ما هو الإجراء الذي سيتبع في محاكمة منتهكي حقوق الإنسان، وما هي الإجراءات الخاصة التي ستحمي خصوصيات ضحايا الانتهاكات الجنسية السياسة الدافع من الإناث عند إدلائهن بشهادتهن.

١١ - وأضافت قائلة إن قوة الشرطة المدنية تشمل العديد من أعضاء القوات المسلحة السابقين الذين يحتمل أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم فيها انتهاك لحقوق الإنسان. وتساءلت عن وجود آلية لتحديد هوية الذين كان لهم دور في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة. وطلبت توفير المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالزيادة الأخيرة في الاضطرابات المدنية ونشوء فرق الأمن الأهلية. وأبدت رغبتها في الوقوف على معلومات إضافية عن التقدم المحرز في إعادة بناء هيكل النظام القضائي وعن إلقاء القبض والاحتجاز والمحاكمة.

١٢ - السيدة مدينا كيروغا: قالت إنها تود معرفة المزيد عن خطط إنشاء نظام قضائي مستقل ونزيه، وعن توفير التدريب على حقوق الإنسان لضباط الشرطة، وعن التقدم المحرز في حل الفرق شبه العسكرية. وتمنت أن تعرف، فيما يتعلق بقوة الشرطة المؤقتة، كيف سيتم تطهير هذه الشرطة بينما يجري إنشاء قوة الشرطة المدنية الجديدة. ورأت أنه ينبغي، نظرا لضعف النظام القضائي حاليا، شرح الترتيبات المتخذة لتلقي شكاوى النساء اللواتي وقعن ضحايا الانتهاك الجنسي. وقالت إنه يلزم توفير تعريف أوضح لمفهوم الجرائم السياسية "وجرائم الثأر" بموجب قانون العفو العام، كما يلزم توفير مزيد من المعلومات عن تركيب عضوية اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة ومدة ولايتها، وعن إطار الانتخابات التي ستعقد قريبا.

١٣ - السيد الشافعي: قال إن التقرير قصير؛ ومما يؤسف له أنه يحتوي في معظمه على معلومات عن الإطار الدستوري والقانوني لتنفيذ اتفاقات حقوق الإنسان، ولا يقدم وصفا واقعيا للحالة في هايتي. وتمنى لو كان هناك مزيد من المعلومات عن الأحداث التي وقعت منذ عودة الحكومة الدستورية الى زمام السلطة وعن أي إصلاح تشريعي يتوخى إجراؤه.

١٤ - وأشار الى الفقرة ١٩ من التقرير وطلب تفسير الجملة المتعلقة بالامتيازات التي يتمتع بها بالولادة الهايتيون الذين لم يتخلوا قط عن جنسيتهم. وسأل أيضا عن الظروف التي يمكن أن يضطلع فيها مجلس الشيوخ بوظيفة محكمة العدل العليا، حسب الوصف الوارد في الفقرة ٢٢، وعما إذا كان ذلك حدث فعلا.

(السيد الشافعي)

١٥ - وطلب معلومات مفصلة عن نتائج أعمال اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة، ولا سيما فيما يتعلق بمحتويات أي تقرير يكون قد صدر؛ وطلب أيضا مزيدا من المعلومات عن الخطط المشار إليها في الفقرة ٢٧ لإنشاء مؤسسة أو آلية في المستقبل من أجل مواصلة عمل اللجنة الوطنية وإنجازه.

١٦ - وطلب تأكيد ما قيل عن وجود قوانين عنو عام عن الجرائم "السياسية"، وطلب توضيح مكونات الجريمة السياسية؛ وسأل عما إذا كانت هناك أي معلومات عن عدد ونوع انتهاكات حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة وما إذا كان باستطاعة نظام العدالة الحالي أن يتخذ إجراء جوهريا ردا على هذه الانتهاكات.

١٧ - وأراد معرفة الحجم الراهن لقوة الشرطة، وما هية السلطة التي تملكها السلطات القضائية على القوات المسلحة، وما إذا كان لا يزال يوجد مدنيون مسلحون لم يسلموا أسلحتهم، والتدابير المزمع اتخاذها لمنع استخدام تلك الأسلحة ضد المدنيين الآخرين. وتمنى أيضا الحصول على معلومات عن التدابير التي اتخذت ضد ما يعرف بالجهة الثورية المسلحة للشعب الهايتي؛ وعما إذا كانت قد أنشئت أي مؤسسة مدنية قادرة على تعزيز سيادة القانون والنظام.

١٨ - السيد كلاين: قال إن الشعب الهايتي يحتاج الى التحرر من الخوف؛ ولكن عملية بناء الثقة هذه، على أهميتها، شديدة الصعوبة وتتضمن إعادة تشكيل النظام القضائي. وأراد معرفة الحالة الراهنة لإقامة العدل في هايتي وما إذا كان القضاة غير المستوفين لمعايير دستور عام ١٩٨٧ لا يزالون في مناصبهم.

١٩ - واستفسر عن المركز الراهن لأفراد القوات المسلحة السابقين الذين سرحوا وعن السلطة التي تملكها الحكومة على هؤلاء الأفراد. وطلب مزيدا من المعلومات عن تعليم حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب ضباط الشرطة والمسؤولين الحكوميين وأفراد القوات المسلحة. وسأل عما إذا كانت هناك أي خطط لتعيين مفوضين أو أمناء مظالم لحقوق الإنسان. وأشار الى الفقرة ١٠ من التقرير التي ذكر فيها أنه لم يكن هناك قط أي استرقاق في هايتي، فذكر بأن المادة ٨ من العهد تحظر أيضا العمل الإلزامي، واستفسر عما إذا كان قد أبلغ عن أي انتهاكات في هذا الصدد.

٢٠ - وقال إنه يدرك أنه لم يتسن حتى الآن تنفيذ جميع التغييرات الضرورية بسبب نقص المواد والموارد البشرية؛ ومع ذلك لا يمكن ترك الأمور على ما هي عليه، وينبغي أن يبين ممثلو هايتي بعبارات أكثر تحديدا ماذا نفذ وماذا يجري تنفيذه من أعمال. وأبدى ترحيبه بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة ودعا الى حث خطى العمل الذي تقوم به. وطلب تقديرا تقريبا لعدد الذين كانوا مشتركين فعليا في ارتكاب جرائم القتل والتعذيب.

٢١ - السيد بوكار: قال إنه على الرغم من أن اللجنة لم تجد التقرير مرضيا جدا، فهذا ما يحدث كثيرا في حالة التقرير الأول لأي بلد، ولم يتح للحكومة سوى مدة قصيرة لإعداده. والتقرير المعروض على اللجنة إنما هو تقرير استثنائي وسيطلب تقديم تقرير أولي كامل في الوقت المناسب.

٢٢ - وأشار إلى الفقرتين ١٥ و ٢٣ فطلب معلومات إضافية عن تدريب أعضاء النيابة والقضاة. وأشار فيما يتعلق بالفقرة ١٠ إلى أن المادة ٨ من العهد تغطي أيضا العمل بالسخرة. وقال إن بعض المنظمات غير الحكومية أفاد بأنه يوجد في هايتي نظام يخضع بموجبه بعض الأطفال من المناطق الريفية للعمل بالسخرة لدى الأسر الحضرية؛ وسأل عما إذا كانت هناك خطط لعلاج هذا الوضع. وقال إن حالة الأطفال ينبغي أن تكون أحد الاعتبارات الرئيسية لدى الحكومة.

٢٣ - وطلب معلومات إضافية عن تكوين عضوية اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة؛ وأراد أن يعرف بوجه خاص ما إذا كان جميع أعضائها سيكونون من المواطنين الهايتيين. وتساءل أيضا عن الوظائف التي ستضطلع بها الهيئة التي ستحل في النهاية محل اللجنة الوطنية، وما هي العلاقة الراهنة للجنة الوطنية بالنظام القضائي، وما هي "الوكالات الحكومية ذات الصلة" المشار إليها في الفقرة ٢٨ من التقرير.

٢٤ - وأشار إلى الفقرة ٤ فأبدى ترحيبه بإدراج أحكام العهد في التشريعات المحلية في هايتي، وطلب تأكيد انضمام هايتي إلى البروتوكولات الاختيارية للعهد.

٢٥ - السيد برادو بايبيخو: رحب بإرسال الحكومة وفدا رفيع المستوى، فأثبتت بذلك عزمها على التعاون بالكامل مع اللجنة وذكر الأعضاء بأن التقرير المعروض على اللجنة إنما هو تقرير استثنائي أعد في مهلة وجيزة، وبأنه ينبغي نظرا للحالة الراهنة في هايتي التسامح إزاء قصور هذه الوثيقة.

٢٦ - وسأل عما إذا كانت الحكومة قد بدأت عملية واقعية وفعالة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال فترة الديكتاتورية الأخيرة، وعن النتائج التي تم التوصل إليها. وقال إن من الضروري، على الرغم من أن إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة لم يكتمل بعد، أن تبدأ التحقيقات في الوقت الذي لا يزال جمع أدلة الإثبات فيه ممكنا. وأبدى رغبته في الحصول على معلومات إضافية عن الطريقة التي ستنظم بها هذه اللجنة.

٢٧ - وأبدى اهتماما بمعرفة الطريقة التي تعتزم حكومة هايتي أن تنظم بها اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة والشكل، الذي سيكون عليه تكوين عضويتها. وقال إن من شأن إشراك ممثلين من أمريكا اللاتينية في عضوية اللجنة الوطنية أن يعزز مصداقيتها، بما أن هايتي هي جزء من منظومة البلدان الأمريكية. وتمنى أن يعرف ما إذا كان في نية الحكومة وضع برامج لتعليم حقوق الإنسان للقضاة والمدارس، ربما بمساعدة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سيفتح مكتبه له في بورت أو برانس قريبا. وأشار

(السيد برادو بايخو)

إلى إمكانية توفير الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أيضا ما يلزم من المساعدة لإصلاح النظام القضائي والشرطة. وقال إن من الأهمية بمكان للجنة أن تعرف ما إذا كان فريق التفاوض التابع للولايات المتحدة قد وعد الجنرال سيدراس وأفراد طاقمه بالعضو العام لقاء رحيلهم عن البلد. وتمنى أن يعرف ما إذا كانت حكومة أريستيد تؤيد هذا العفو الذي رأى أنه خرق لحقوق الإنسان.

٢٨ - ولاحظ الزيادة الكبيرة في ارتكاب الجرائم منذ عودة الرئيس أريستيد، وتساءل عما إذا كانت الحكومة تعتزم محاكمة مرتكبي الجرائم - ومعظمهم على حد قوله من أفراد الشرطة والجيش والفرق شبه العسكرية - وإنشاء برامج اجتماعية وتعليمية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة. والتمس تأكيدا لمدى صحة ما جاء في التقارير من أن الرئيس يشجع المواطنين على توحيد صفوفهم للدفاع عن أنفسهم؛ وأضاف بأن الحماية من الجريمة هي مسؤولية الدولة. وقال إن من المقلق أيضا أن أعضاء النظام القديم مازالوا يخدمون فعليا في الجيش وقوات الشرطة. وتمنى معرفة ما إذا كان في نية الحكومة وضع برنامج لمعالجة تلك المشكلة، ربما بمساعدة منظومة البلدان الأمريكية أو الأمم المتحدة.

٢٩ - ولاحظ أن الانتخابات القادمة ستكون حاسمة الأهمية لتعزيز دعائم الديمقراطية في هايتي، وسأل عما إذا كانت هناك وسائل انتصاف لانتهاكات حقوق الإنسان عند صناديق الاقتراع. وفي هذا الصدد حث حكومة هايتي على التصديق على البرتوكولات الاختيارية للعهد. وقال في الختام إن من المفيد معرفة عدد اللاجئين الهايتيين الباقين في قاعدة الولايات المتحدة البحرية في خليج غوانتانامو، وما هي حالتهم، وما إذا كانوا يخشون الخضوع للمحاكمة في حال عودتهم إلى هايتي. وطلب من وفد هايتي تقديم شرح لكل ما أنشئ من الآليات لضمان حماية حقوق هؤلاء اللاجئين.

٣٠ - السيد بورغنتال: أعرب عن دهشته لعدم توفير التقرير صورة حقيقية عن الحالة في هايتي. وقال إنه كان ينبغي أن يتضمن هذا التقرير مزيدا من المعلومات عن المشاكل التي يواجهها البلد وعن خطط الحكومة لمعالجتها. وكان سيفيد بوجه خاص معرفة الوضع الحقيقي للنظام القضائي والشرطة والإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها في هذين المجالين. وكان ينبغي توفير معلومات عن تنظيم الانتخابات والمشاكل المصادفة في هذا السياق. وكان سيفيد أيضا لو أمكن معرفة الطريقة التي تعتزم الحكومة أن تعوض بها أولئك المجني عليهم في فترة نظام الحكم السابق. وبما أن من الواضح أن الحكومة لا تملك الأموال اللازمة لهذا الغرض فهو يتمنى أن يعرف ما إذا كان سينشأ صندوق خاص أم أن الجهود تبذل للحصول على موارد خارجية.

٣١ - وأعرب عن دهشته أيضا لأنه لم يعين حتى الآن في اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة سوى شخص واحد، وهو الرئيس. وتمنى أن يعرف متى ستنشأ هذه اللجنة. وقال إنه كلما طال التأخر في إنشائها قلت فعاليتها. وأبدى رغبته في الحصول على تفاصيل عن الطريقة التي تنوي اللجنة أن تتصدى بها

(السيد بورغنتال)

للتخويف الذي يحتمل أن يتعرض له أعضاؤها وعمّا إذا كانت قد اتخذت ترتيبات أمنية لحماية الشهود الذين سيدلون بشهاداتهم أمامها. وأضاف بأنه ينبغي للوفد أن يعطي فكرة عن السلطات التي ستسند إلى هذه اللجنة، ولا سيما عما إذا كانت ستستطيع الوصول إلى سجلات الجيش والشرطة، كما ينبغي أن يبين ما إذا كانت توصيات اللجنة ستكون ملزمة للحكومة. وطلب توضيح العلاقة بين الفقرة ٢٦ (أ) والفقرة ٢٦ (ج) والإطار الزمني المقترن بذلك. وأبدى رغبته بوجه خاص في الحصول على شرح للفقرة ٢٦ (ج).

٣٢ - السيدة هيغينز: قالت إنها وإن كانت تتفق مع السيد الشافعي والسيد كلاين، ولا سيما مع السيد بورغنتال، فيما يتعلق بمحتوى التقرير، فإن الإيجاز الذي اتسم به شيء مفهوم، إذ لم تمر سوى مدة وجيزة على تقلد الحكومة الديمقراطية زمام السلطة. ورجت أن ينظر الوفد إلى حوارهم مع اللجنة نظراً لبناءة، وقالت مرددة ما أعربت عنه السيدة إيفات من قلق إزاء منح عفو عام عن الجرائم السياسية فحسب، إن من المرجح، نظراً لماضي هايتي، أن تكون هذه الجرائم أشنع من كل ما عداها؛ والحق أن الجرائم العادية، كالسلب والنهب، تصبح تافهة بالمقارنة. ويكون من المفيد في هذا الصدد لو وضع الوفد تعريف الجرائم السياسية. وأبدت رغبته في أن تعرف بوجه خاص ما إذا كان يقصد بالجرائم "السياسية" الأفعال المرتكبة بدوافع سياسية أم الأفعال المرتكبة من قبل فئات معينة من الأشخاص. ولاحظت أن العفو العام اعتبر الثمن التفاوضي لاستعادة الديمقراطية في العديد من البلدان الحديثة التحول إلى النظام الديمقراطي، وأكدت على أنه ما لم تعالج جرائم الماضي، فسيبقى المستقبل مشوباً بالشك.

٣٣ - وأردفت قائلة إن اقتران العودة إلى الديمقراطية بازدياد الاضطراب الاجتماعي هو اتجاه مزعج في العديد من البلدان الحديثة التحول إلى النظام الديمقراطي. ولئن كان الرعب والتخويف يقلان أحياناً كثيرة في ظل الديمقراطية، فإن جرائم الشارع تزداد عندما يذهب النظام الذي كان مفروضاً من قبل الديكتاتورية. وتمنت أن تعرف ما إذا كان يدقق في سجلات حقوق الإنسان للمتقدمين للالتحاق بالقوات المسلحة وقوة الشرطة وتعلن عدم أهلية الذين ارتكبوا انتهاكات للخدمة فيهما.

٣٤ - واستطردت قائلة إن من المهم معرفة الطريقة التي يعتزم بها تطويع الواقع اليومي في هايتي لقوانينها. ولاحظت بوجه خاص أن القوانين التي تقضي باستصدار أوامر قبل إلقاء القبض لا تنفذ دائماً، وأنه لا يحتفظ بسجلات في مراكز الاحتجاز على الرغم من أن الملاحظات العامة للجنة طلبت ذلك. وقالت إن الافتقار إلى إجراءات احتجاز صحيحة أو عمليات تفتيش للسجون أمر مثير للقلق أيضاً. ولعله ينبغي أن تشرف وزارة العدل على نظام السجون أو أن تلتزم بمساعدة دولية.

٣٥ - وأضافت قائلة إن الخوف الذي لا يزال يعيق النظام القضائي عن أداء مهامه أمر يثير القلق، فالقضاة وممثلو النيابة العامة ما زالوا يخافون أن يصدر أوامر بإلقاء القبض أو أن يحققوا في الحالات

(السيدة هيغينز)

التي يكون لأفراد الجيش والفرق شبه العسكرية وبعض المؤيدين المدنيين للنظام السابق صلة وثيقة بها. ويواجه النظام القضائي فضلا عن ذلك مشاكل فساد، وهو يفتقر إلى أبسط المواد وإلى الموظفين المزودين بالتدريب المطلوب. وأرادت أن تعرف ما إذا كان باستطاعة اللجنة المساعدة في علاج هذا الوضع. واقترحت أن تطلب حكومة هايتي المساهمة من النظم القضائية في بلدان الكاريبي الفرنسية الأخرى أو أن توظف خريجي كليات الحقوق في هايتي ذوي السجل النظيف في مجال حقوق الإنسان، وتساءلت أخيرا عما إذا كانت قوانين هايتي ستترجم إلى اللغة الكريولية وما إذا كانت الاجراءات القضائية ستتم بها.

٣٦ - السيد لالا: قال إنه يخشى ما يخشاه السيد برادو بايخو والسيدة إيفات والسيدة هيغينز من أن يكون العفو العام قد منح ثمنا لعودة الديمقراطية. وهو قلق فضلا عن ذلك لأن ولاية اللجنة الوطنية المعنية بالحقيقة والعدالة تنص على تحقيق انتقائي في أخطر الانتهاكات. وكان ينبغي زيادة التأييد في تخطيط عضوية هذه اللجنة وولايتها. وأبدى رغبته في الحصول على معلومات عن الطريقة التي ستعالج بها النتائج التي تتوصل إليها اللجنة الوطنية. وقال إن لديه انطباعا بأن هذه النتائج ستقدم إلى النظام القضائي. ويجب أن ينظر لا في تقديم تعويض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فحسب، بل وفي تجريم هذه الانتهاكات بموجب القانون للحيلولة دون قيام أعراف تقبل الإفلات من القصاص.

٣٧ - وأضاف قائلا إن من المزعج أنه استعيض عن الجيش السابق الذي كان يعتبره الكثيرون ذراع القمع الرئيسية، بقوة شرطة مؤقتة تفتقر إلى الآلية اللازمة لاستبعاد الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وتساءل عما يمكن أن يتوقع لهذه الشرطة أن تتمتع به من مصداقية لدى شعب هايتي، بل ولدى السلطات نفسها. وقال إن ما يزعج للغاية أن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الذين قبضت عليهم الشرطة أطلقت سراحهم محاكم غير نظامية (تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/1995/46) المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥).

٣٨ - السيد أندو: قال إنه يشاطر السيد بورغنتال وغيره من أعضاء اللجنة قلقهم إزاء محتويات هذا التقرير المكتوب ولكنه يقدر الصعوبات التي تواجهها هايتي. وكما قال السيد لالا وغيره من أعضاء اللجنة، إن الافتقار إلى آلية لاستبعاد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من قوة الشرطة المؤقتة وقصور النظامين القضائي والجنائي، إنما هي أمور مقلقة. ويبدو فضلا عن ذلك أن عملية نزع سلاح الأشخاص الذين يملكون أسلحة نارية لا تسير على ما يرام، ولا سيما في المناطق الريفية، مما خلق شعورا بعدم الطمأنينة لدى السكان. وقد يكون باستطاعة اللجنة أن تساعد حكومة هايتي على حل بعض هذه المشاكل بما لديها من خبرة في التعامل مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية وتتصارع مع مشاكل الإفلات من العقاب.

(السيد أندو)

٣٩ - وسأل عما يجري القيام به حاليا على أرض الواقع لتنظيم حملة دائمة لصحة الطفل، وعما إذا كانت قد وقعت أي حوادث اختطاف أطفال أو بيعهم لأغراض مقترنة بزرع الأعضاء، وعما إذا كانت حكومة هايتي تنوي تعيين محامي دفاع بالمجان للمتهمين، في مرحلة التحقيق القضائي السابق للمحاكمة. وطلب أيضا معلومات إضافية عن أوضاع الاحتجاز وأراد أن يعرف بالتحديد ما إذا كان يفصل في السجون بين الرجال والنساء وبين المتهمين والمحكوم عليهم. وأشار أخيرا إلى الفقرة ٢٣ من التقرير فقال إنه ينبغي أن توضح الدولة المبلغة كيف تنوي تنظيم نظامها القضائي وكيف تعتزم تدريب القضاة وما إذا كانت ستحتاج إلى أي مساعدة خارجية لتلك الأغراض.

٤٠ - السيد كريتمر: قال إن اللجنة تود الحصول على مزيد من المعلومات عن حالة الجيش في هايتي؛ وأراد الحصول بالتحديد على معلومات عن مدى السيطرة المدنية على الهياكل العسكرية وعن السياسة العامة التي ستتتبعها الحكومة إزاء الجيش في المستقبل. وقال إنه يستحسن فيما يتعلق بالفقرة ٦ من التقرير أن تتلقى اللجنة تقريرا كاملا عن الهياكل التي تمارس الرقابة على استخدام الجيش للأسلحة والمعدات.

٤١ - والتمس فيما يتعلق بموضوع قوة الشرطة تفاصيل إضافية عن التدابير الرامية إلى إخضاع الشرطة للسيطرة المدنية، وعن الآلية الموجودة حاليا في هايتي للتحقيق في الشكاوى من سوء سلوك الشرطة.

٤٢ - السيد فرانسيس: قال إنه يتفهم كيف أن واقع الحال في هايتي هو الذي أملى النهج العام إزاء العفو، ولكنه يحث برلمان هايتي على انتهاز هذه الفرصة لتوفير قدوة حسنة. وينبغي أن يكون العفو العام مقصورا على الذين لهم دور في مغادرة الجنرال سيدراس. وينبغي أن ينص دستور البلد على حماية نفسه بإقرار عقوبات على الأفعال التي تنتهك أحكامه.

٤٣ - وفيما يتعلق بالمسائل المحددة، سأل عن الحالة السياسية الفعلية في هايتي في أعقاب آخر محاولة انقلابية. وقال إن اللجنة تود أيضا الاطلاع على نطاق المصالحة الوطنية التي تمت بين الفصائل المعادية لأريستيد والفصائل الموالية له، وسأل، فيما يتعلق بهيكل النظام القضائي وإصلاحه، عما يجري القيام به من عمل لتدريب الأعضاء الحاليين للمحكمة العليا بغية ضمان نزاهتهم وزيادة كفاءتهم التقنية. وأضاف أنه ينبغي أن تبين الدولة المبلغة أيضا التدابير التي تعتزم اتخاذها لإنشاء وكالات مؤسسية مهيأة لتلقي الشكاوى والعمل بسرعة على جبر الضرر الناجم عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ورفع الجزء العلني من الجلسة الساعة ١٢/٣٥